

Distr.  
GENERAL

A/49/323/Add.1  
2 September 1994  
ARABIC  
ORIGINAL: ENGLISH

## الجمعية العامة



الدورة التاسعة والأربعون

البند ١٣٩ من جدول الأعمال المؤقت\*

### عقد الأمم المتحدة للقانون الدولي

#### تقرير الأمين العام

#### إضافة

#### المحتويات

#### الصفحة

٢	ثانيا - عرض تحليلي للردود الواردة من الدول والمنظمات الدولية
٢	ألف - تعزيز قبول مبادئ القانون الدولي واحترامها
٢	١ - تعزيز قبول المعاهدات المتعددة الأطراف
٢	٢ - تقديم المساعدة والمشورة التقنية للدول لتيسير اشتراكها في عملية عقد المعاهدات المتعددة الأطراف
٣	باء - تشجيع وسائل وطرق تسوية المنازعات بين الدول تسوية سلمية، ومن بينها اللجوء الى محكمة العدل الدولية وإيلاؤها الاحترام الكامل
٣	٢ - الاقتراحات المقدمة من المنظمات والهيئات الدولية والجمعيات الوطنية من أجل تشجيع وسائل وطرق تسوية المنازعات بين الدول تسوية سلمية
٣	جيم - التشجيع على التطوير التدريجي للقانون وتدوينه
٣	دال - تشجيع تدريس القانون الدولي ودراسته ونشره وزيادة تفهمه
٣	٢ - تشجيع تدريس القانون الدولي للطلاب والمدرسين بالمدارس ومراحل التعليم العالي، والتعاون الدولي في هذا الصدد
٣	٥ - نشر ممارسات الدول والمنظمات الدولية والمنظمات الإقليمية في ميدان القانون الدولي
٤	٦ - نشر الدول والمنظمات الدولية للصكوك القانونية الدولية والدراسات القانونية

## ثانيا - عرض تحليلي للردود الواردة من الدول الأعضاء والمنظمات الدولية

### ألف - تعزيز قبول مبادئ القانون الدولي واحترامها

#### ١ - تعزيز قبول المعاهدات المتعددة الأطراف

٢٠ مكرر - ذكر الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة والموارد الطبيعية أنه ينشر مجموعة من النصوص الكاملة للمعاهدات المتعددة الأطراف المتعلقة بالبيئة، مع بيانات بشأن مركز كل معاهدة، يجرى استكمالها مرتين كل سنة. وبالإضافة الى ذلك، نُشرت في عام ١٩٩٣ نسخة مستكملة لجدول يبين مركز المعاهدات المتعددة الأطراف في ميدان الحفظ والبيئة. وتشكل مجموعة النصوص والجدول التجميعيين الوحيدين للتصديقات والتوقيعات المتاحة حاليا في هذا المجال.

#### ٢ - تقديم المساعدة والمشورة التقنية للدول لتيسير اشتراكها في عملية عقد المعاهدات

##### المتعددة الأطراف

٢٩ مكرر - أبلغ الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة والموارد الطبيعية أن مركز القانون البيئي التابع له أكمل مشروعا يتعلق باتفاق رابطة أمم جنوب شرقي آسيا بشأن حفظ الطبيعة والموارد الطبيعية، تم في إطاره استعراض التشريع الوطني لكل دولة عضو في الرابطة فيما يتصل بتنفيذ الاتفاق، وذلك بغية تيسير تعيين الخطوات التي يجب أن تتخذها الحكومات لتحقيق التنفيذ الكامل للاتفاق. وقد واصل أيضا برنامج القانون البيئي التابع للاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة والموارد الطبيعية عدة أنشطة متصلة باتفاقية التنوع البيولوجي. وفي عام ١٩٩٣، بدأ مركز القانون البيئي العمل لاعداد "دليل تفسيري لاتفاقية التنوع البيولوجي" يهدف الى المساعدة في تنفيذ تلك الاتفاقية. وبالإضافة الى ذلك نشر الاتحاد في عام ١٩٩٣ "التنوع البيولوجي والقانون" لمساعدة الدول في تنفيذ الجزء من الاتفاقية الذي يتناول حفظ الأصناف والنظم الايكولوجية. ويساعد البرنامج كذلك أمانة حلف الانديز في إعداد مقرر بشأن حق الحصول على الموارد الجينية وفقا للاتفاقية، وهو أمر ذو أهمية عظمى بالنسبة لتنفيذ الاتفاقية حاضرا ومستقبلا. وتسعى حاليا لجنة القانون البيئي التابعة للاتحاد الى إيجاد الوسائل التي تسمح باستكمال "ميثاق المسؤوليات والمبادرات الواجب اتخاذها وفقا لاتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام ١٩٨٢"، وهو ميثاق تمت صياغته في أوائل الثمانينات لمساعدة الدول في تنفيذ الاتفاقية ولا سيما الجزء الثاني عشر منها الذي يقتضي وضع قدر كبير من القوانين الخاصة بالبيئة الطبيعية. ونشر برنامج القانون البيئي أيضا "مبادئ توجيهية بشأن التشريع الهادف الى تنفيذ اتفاقية الاتجار الدولي في أنواع الحيوانات والنباتات البرية المهددة بالانقراض" وذلك في إطار "مجموعة السياسات والقوانين البيئية" التي يصدرها (العدد ٢٦).

باء - تشجيع وسائل وطرق تسوية المنازعات بين الدول تسوية سلمية، ومن بينها اللجوء الى محكمة العدل الدولية وإيلاؤها الاحترام الكامل

٢ - الاقتراحات المقدمة من المنظمات والهيئات الدولية والجمعيات الوطنية من أجل تشجيع وسائل وطرق تسوية المنازعات بين الدول تسوية سلمية

٥٨ مكرر - لاحظ الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة والموارد الطبيعية أن لجنة القانون البيئي التابعة له قد سعت الى تشجيع وسائل تسوية المنازعات في سياق بيئي من خلال وضع مشروع عهد دولي بشأن البيئة والتنمية<sup>(١)</sup>. ويقتضي مشروع العهد، في جملة أمور، تسوية المنازعات بالوسائل السلمية كما يشجع على استخدام التفاوض، والتحقيق، والوساطة، والتوفيق، والتحكيم، والتسوية القضائية.

جيم - التشجيع على التطوير التدريجي للقانون الدولي وتدوينه

٦٩ مكرر - ذكر الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة والموارد الطبيعية أن لجنة القانون البيئي التابعة له أنشأت فريقاً عاملاً مخصصاً يتألف من خبراء في القانون البيئي من جميع مناطق العالم لكي يقوم بصياغة صك عالمي ملزم قانوناً بشأن القانون البيئي. والقصد من العهد الدولي بشأن البيئة والتنمية الذي تمت صياغته نتيجة لذلك هو أن يكون بمثابة دراسة تنظر فيها الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، وتقدم أثناء الاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة. وتضع النسخة الحالية في الاعتبار نتائج أعمال مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية. وأبلغ الاتحاد الدولي كذلك أنه يقوم بمتابعة أعمال فرقة العمل المعنية بالحقوق والالتزامات البيئية، التي ترأسها هولندا والتي اجتمعت في الفترة من ٢٣ الى ٢٥ شباط/ فبراير ١٩٩٤. وقد أعدت فرقة العمل عناصر يمكن إدراجها في مبادئ توجيهية وهي تغطي قضايا مثل الحقوق في الحصول على المعلومات وكذلك الالتزامات بتقديم المعلومات، ووصول الجماهير العامة الى محاضر الإجراءات الادارية والقضائية وشبه القضائية وحقوق الجماهير العامة في المشاركة في عملية اتخاذ القرارات ونطاق تلك المشاركة.

دال - تشجيع تدريس القانون الدولي ودراسته ونشره وزيادة تهمه

٢ - تشجيع تدريس القانون الدولي للطلاب والمدرسين بالمدارس ومراحل التعليم العالي، والتعاون الدولي في هذا الصدد

٨٢ مكرر - ذكر الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة والموارد الطبيعية أن مركز القانون البيئي التابع له يستضيف سنوياً زملاء باحثين من بلدان نامية لإجراء دراسات وبحوث بشأن جوانب قانونية معينة لحفظ البيئة والتنمية المستدامة. وقد استضاف المركز خلال عام ١٩٩٣ أربعة زملاء باحثين كانوا من رعايا فيجي، وموريتانيا، وزمبابوي، وبنما.

٥ - نشر ممارسات الدول والمنظمات الدولية والمنظمات الاقليمية في ميدان القانون الدولي

١٢٩ مكرر - بناء على طلب من أمانة اتفاقية الاتجار الدولي في أنواع الحيوانات والنباتات البرية المهددة بالانقراض، أجري في اطار برنامج القانون البيئي التابع للاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة والموارد الطبيعية تحليل للتشريعات الوطنية المنفذة للاتفاقية في ٤٢ دولة طرف في أوروبا وأفريقيا. وستجمع التحاليل في

وثيقة تقدمها أمانة الاتفاقية الى مؤتمر الأطراف المقبل. وفي ١٩٩٣ أيضا تم في اطار برنامج القانون البيئي تجميع وتحليل التشريعات الوطنية ذات الصلة باتفاقية رامسار بشأن الأراضي الرطبة ذات الأهمية الدولية ولا سيما بوصفها موئلا لطيور الماء، كخطوة أولى من أجل اعداد نشرة عن الآليات القانونية لحفظ الأراضي الرطبة. ولاحظ الاتحاد أيضا أن مركز القانون البيئي التابع له هو المستودع الوحيد الذي يمكن الحصول فيه على نصوص الصكوك البيئية الدولية والتشريعات البيئية الوطنية. وهو فضلا عن ذلك مصدر قطاعي متخصص لنظام الاحالة الدولي الى مصادر المعلومات البيئية التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، كما يقدم خدمات الى أمانات اتفاقيات مختلفة من خلال تكوين قواعد بيانات مبنية بحسب المواضيع للوفاء بالاحتياجات المحددة لتلك الأمانات.

#### ٦ - نشر الدول والمنظمات الدولية للصكوك القانونية الدولية والدراسات القانونية

١٤٣ مكرر - أبلغ الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة والموارد الطبيعية أن نائب رئيس لجنته المعنية بالقانون البيئي قام في عام ١٩٩٣ بتحرير ونشر نسخة من جدول أعمال القرن ٢١ بوصفها "ورقة عن السياسات والقوانين البيئية" صادرة عن الاتحاد، العدد ٢٧، يجري حاليا نشرها على نطاق واسع عن طريق "دار أوسيانا للنشر" (Oceana Publications Inc.) تحت عنوان "جدول أعمال القرن ٢١: خطة عمل الأرض". وتم كذلك في اطار البرنامج القانوني تحرير ستة مجلدات تتضمن محاضر أعمال مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية لكي تستخدم كمواضع مرجعية: "جدول أعمال القرن ٢١ ومحاضر أعمال مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية" (Oceana Publications, Dobbs Ferry NY). فضلا عن ذلك، يصدر المجلس الدولي للقانون البيئي مجلة "السياسة والقانون البيئي" وكذلك النشرة الاخبارية "مذكرات بيئية للبرلمانيين".

#### الحواشي

(١) انظر الفقرة ٦٩ مكرر أدناه.

-----